

وإذ تضع في اعتبارها أن عدداً من المسائل الهامة المتصلة -- هيكلية في الاقتصاد الدولي، مع مراعاة نواحي ترابط المشاكل الموجودة في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل بغية تحقيق إقامة نظام إقتصادي دولي جديد، على أن يوضع في الاعتبار ما قد يتطلبه الأمر من زيادة تطوير القواعد والمبادئ المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ومن ضرورة مساهمة المؤتمر في وضع إستراتيجية إنمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث :

٤ - تحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات اللازمة لكي تضمن أن تسفر الدورة الخامسة للمؤتمر عن نتائج مرضية، وذلك بالتحضير الكافي لها على الصعيدين الإقليمي والأقليمي، وبالإنفتاح الكامل بالجهاز الدائم للمؤتمر لتيسير إجراء مفاوضات بشأن بنود جدول أعمال الدورة الخامسة :

٥ - تحث كذلك جميع الدول الأعضاء على أن تعمل على التوصل، أثناء الدورة الخامسة للمؤتمر، إلى اتفاق بشأن المقررات ذات الوجهة العملية وغيرها من المقررات التي من شأنها أن تسهم إسهاماً فعالاً في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

الجلسة العامة ٩٠

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٥٥/٣٣ - آثار ظاهرة التضخم العالمية على عملية التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها : ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن الإستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني، و ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها أن آثار ظاهرة التضخم قد انتشرت عالمياً، وإذ تشعر بقلق عميق إزاء معدلات التضخم العالمي المرتفعة التي تترك أثراً سلبياً على اقتصادات جميع البلدان، ولا سيما اقتصادات البلدان النامية،

وإذ تُدرك بصفة خاصة أن ظاهرة التضخم العالمية تشجع الخلل في التجارة الدولية والنظام النقدي الدولي،

وإذ تُدرك كذلك أنه ليس بوسع بلد واحد أو مجموعة واحدة من البلدان أن تحل المشاكل الناجمة عن التضخم العالمي، وأن التدابير المنعزلة التي اتخذت حتى الآن ليست كافية في حد ذاتها لمكافحة هذه الظاهرة العالمية،

بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد هي قيد التفاوض أو قيد النظر في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأبرزها البرنامج المتكامل للسلع الأساسية، بما في ذلك إنشاء الصندوق المشترك، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ومشكلة الديون التي تواجهها البلدان النامية، ونقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، ونواحي الترابط بين التجارة والتنمية والنقد والتمويل، والمدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا، والمبادئ والقواعد المنصرفة بشأن الممارسات التجارية التمييزية، واتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائط،

وإذ تؤكد من جديد الدور الرئيسي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما يرسمه قرار المؤتمر ٩٠ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦^(١٤٠)، بوصفه أحد أجهزة الجمعية العامة للتداول والتفاوض والاستعراض والتنفيذ في ميدان التجارة الدولية وما يتصل به من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقارير مجلس التجارة والتنمية عن الجزأين الثاني والثالث من دورته الاستثنائية التاسعة وعن الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة^(١٤١) وعن دورته الثامنة عشرة^(١٤٢) :

٢ - تُرحب بإقرار مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة عشرة لجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكذلك باعتماده ترتيبات تنظيم الدورة^(١٤٣) :

٣ - تسمى أن من شأن الدورة الخامسة للمؤتمر أن تتيح فرصة هامة، تأتي في حينها، للقيام بما يلي :

(أ) استعراض التقدم المحرز والتطورات الحاصلة فيما يتصل بالمفاوضات الرئيسية الجارية، والاتفاق على اتخاذ مزيد من الإجراءات المناسبة :

(ب) دراسة التطورات الاقتصادية الراهنة، لا سيما التطورات التي لها أثر ضار على البلدان النامية، والنظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة بما في ذلك التدابير التصحيحية :

(ج) تقييم الحالة التجارية والاقتصادية العالمية والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير إدخال تغييرات

(١٤٠) أنظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الرابعة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع: E.76.II.D.10، والتصويب)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(١٤١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/33/15)، المجلد الأول.

(١٤٢) المرجع نفسه، المجلد الثاني.

(١٤٣) المرجع نفسه، المرفقان الثاني والثالث.

العمل المتعلقين بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وقرارها ٣٣٦٢ (د-١-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الإقتصادي الدولي.

وإذ تُحيط علماً بتقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الرابعة، المعقودة في مدينة مكسيكو في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٨^(١٤٦).

وإذ تُحيط علماً بالقرار الذي اتخذته، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد^(١٤٧).

وقد نظرت في بيان الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن نتائج المؤتمر المشار إليه أعلاه^(١٤٨).

وإدراكاً منها للأهمية البالغة لعقد ترتيب دولي للقمح يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد.

١ - تُعرب عن أسفها العميق وقلقها الشديد لتوقف المفاوضات الجارية بشأن ترتيب يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد؛

٢ - تطلب إلى رئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد، أن يقوم، في أقرب وقت ممكن، بإجراء المشاورات المطلوبة في قرار المؤتمر المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨؛

٣ - تحث جميع البلدان على الاشتراك بصورة بناءة في المشاورات المشار إليها أعلاه؛

٤ - تطلب إلى اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد، أن تنظر، على سبيل الاستعجال، في توجيه توصية إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بقصد استئناف المؤتمر؛

٥ - تحث جميع الحكومات على مضاعفة جهودها في سبيل النجاح المبكر في التوصل إلى عقد ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد.

الجلسة العامة ٩٠

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

وإذ تضع في اعتبارها أن التدابير التي في متناول أيدي البلدان النامية لا تستطيع في حد ذاتها السيطرة على التضخم الذي يستشري على نطاق دولي،

وإذ تُشير إلى قرارها ١٧٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، الذي طلبت فيه من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن ينشئ فريق خبراء حكوميين على مستوى عالٍ لدراسة ظاهرة التضخم العالمية، وأن يحيل تلك الدراسة مشفوعة بتعليقات مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة، كما يتسنى لها أن تقرّ ما ينبغي اتخاذه من تدابير، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر عالمي معني بالتضخم.

١ - تُحيط علماً بتقرير فريق الخبراء الحكوميين عالي المستوى التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعني بآثار ظاهرة التضخم العالمية على عملية التنمية^(١٤٤)، وكذلك بتعليقات مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة عشرة^(١٤٥)؛

٢ - تُحيط علماً، على وجه الخصوص، بالنتائج العامة التي توصل إليها فريق الخبراء بشأن تحليل آثار ظاهرة التضخم العالمية على البلدان النامية؛

٣ - ترحب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يوصي، في دورته الخامسة، باتخاذ تدابير سياسية دولية لمكافحة ظاهرة التضخم العالمي، التي تبتد في هبوط قيمة بعض العملات الرئيسية، وللفضاء على ما للتضخم المستشري على نطاق دولي من آثار إقتصادية وإجتماعية على البلدان النامية، مع مراعاة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء؛

٤ - ترحب كذلك من المجتمع الدولي أن يوجّه عناية خاصة لمشكلة التضخم الدولي في المفاوضات المتعلقة بإقامة النظام الإقتصادي الدولي الجديد وفي إعداد الإستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة.

الجلسة العامة ٩٠

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٥٦/٣٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد
إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د-١-٦) و ٣٢٠٢ (د-١-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الإعلان وبرنامج

(١٤٤) TD/B/704

(١٤٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون،

الملحق رقم ١٥ (A/33/15)، المجلد الثاني، الفقرات ٣٩٢ - ٤٠٤.

(١٤٦) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٩ (A/33/19 و Corr.1).

(١٤٧) TD/B/WHEAT.6/9

(١٤٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون،

اللجنة الثانية، الجلسة ٥٤، الفقرة ٣؛ والمرجع نفسه، اللجنة الثانية، كراسة

الدورة، التصويب.